أما عندما تكون هدفاً وغاية للنظام الاقتصادي وتكون في نفس الوقت مبدأ أساسياً يقوم عليه النظام، فهنا لابد أن تسخر جميع الإمكانات المتاحة، والتي يمكن إتاحتها حتى يتحقق هذا المبدأ، ونعني بالتي يمكن إتاحتها بذل الجهد والوقت والمال والنفس في سبيل تحقيق مبدأ لابد منه لكي تكتمل أركان النظام الذي هو جزء لا يتجزأ من أركان الشريعة الإسلامية؛ فالإسلام كل متكامل لا يجوز تجزئته أو العمل على تحقيق جزء منه وترك الباقي وعلى ذلك يمكن التعرف على مبدأ العدالة في الإسلام.

مبدأ العدالة في الإسلام

مبدأ العدالة في الإسلام مبدأ أساسي يضرب بجذوره في كل حال وكل مجال في منهج الإسلام، ويكفي أن مصطلح العدل صفة من صفات الخالق الكريم وقد أمر به، يقول الله تعالى: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ﴾[الشورى:١٥].

ويقول سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل:٩٠] وقوله سبحانه: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾[الأنعام:١١٥]، ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾[المائدة:٨]، ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ﴾[الأعراف:٢٩] ويقول تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾[الحديد:٢٥] ويقول تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾[النساء:١٣٥].

وقد جاء في تفسير هذه الآية[1] أنها أمانة القيام بالقسط على إطلاقه في كل حال

(١) سيد قطب: في ظلال القرآن، ج٢، ص٧٧٥، ٧٧٦ ، دار الشروق ، ط٣، ١٩٧٧م.

وفي كل مجال، القسط الذي يمنع البغي والظلم في الأرض، والذي يكفل العدل بين الناس، والذي يعطي كل ذي حق حقه من المسلمين وغير المسلمين، ويتساوى في ذلك الأقارب والأباعد، الأصدقاء والأعداء والأغنياء والفقراء[1].

وكما جاء بالسنة النبوية الشريفة الأحاديث الكثيرة التي تدل على أن قوام هذه الشريعة هو العدل في كل شيء.

عن أبي ذر عن النبي ﷺ فيما روى عن الله تبارك وتعالى أنه قال:

«يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا فَلَا تَظَالَمُوا»[2]

وقوله ﷺ **«اتَّقُوا الظُّلْمَ، فَإِنَّ الظُّلْمَ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»**[3]

وقوله ﷺ **«إِنَّ أَحَبَّ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ يَوْمَ القِيَامَةِ وَأَدْنَاهُمْ مِنْهُ مَجْلِسًا إِمَامٌ عَادِلٌ، وَأَبْغَضَ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ وَأَبْعَدَهُمْ مِنْهُ مَجْلِسًا إِمَامٌ جَائِرٌ»**[4]

ويقول رسول الله ﷺ **«ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا، وَعَلَى جَنْبَتَيْ الصِّرَاطِ سُورَانِ، فِيهِمَا أَبْوَابٌ مُفَتَّحَةٌ، وَعَلَى الْأَبْوَابِ سُتُورٌ مُرْخَاةٌ، وَعَلَى بَابِ الصِّرَاطِ دَاعٍ يَقُولُ: أَيُّهَا النَّاسُ، ادْخُلُوا الصِّرَاطَ جَمِيعًا، وَلَا تَتَعَرَّجُوا، وَدَاعٍ يَدْعُو مِنْ فَوْقِ الصِّرَاطِ، فَإِذَا أَرَادَ يَفْتَحُ شَيْئًا مِنْ تِلْكَ الْأَبْوَابِ، قَالَ: وَيْحَكَ لَا تَفْتَحْهُ، فَإِنَّكَ إِنْ تَفْتَحْهُ تَلِجْهُ، وَالصِّرَاطُ الْإِسْلَامُ، وَالسُّورَانِ: حُدُودُ اللَّهِ، وَالْأَبْوَابُ الْمُفَتَّحَةُ: مَحَارِمُ اللَّهِ، وَذَلِكَ الدَّاعِي عَلَى رَأْسِ الصِّرَاطِ: كِتَابُ اللَّهِ، وَالدَّاعِي مِنْ فَوْقَ الصِّرَاطِ: وَاعِظُ اللَّهِ فِي قَلْبِ كُلِّ مُسْلِمٍ»**[5]

---

(١) د. السيد عطية، مبادئ الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص ٩٩.

(٢) صحيح مسلم، ج٨، ص١٦، حديث٦٧٣٧.

(٣) صحيح مسلم، ج٨، ص١٨، حديث٦٧٤١.

(٤) سنن الترمذي، ج٣، ص٦١٧، حديث١٣٢٩.

(٥) مسند أحمد، ج٤، ص١٨٢، حديث١٧٦٧١.

«هذا الصراط المستقيم يقوم فيه الناس بالقسط، فإذا انحرفوا عنه وتعدوا حدود الله وقعوا في المحارم، بين تقصير وغلو، أو خسران وطغيان، أو إفراط وتفريط»[1].

هذه كانت بعض الآيات القرآنية وبعض الأحاديث النبوية التي تؤكد أن مبدأ العدالة هو جوهر الرسالة الإسلامية للبشرية كلها.

إن أهم دعائم السعادة التي يسعى إليها البشر أن يطمئن الناس كافة على حقوقهم، وأن يشعروا بأن العدل موجود بينهم ومطبق عليهم، وليس أصعب على المرء من أن يجد نفسه مظلوماً ولا يجد من يعطي له حقه، ولهذا أمر الله بالعدل والعدالة بين كل البشر دون تفرقة وحذر من الظلم[2].

فالعدالة في الإسلام مطلقة للجميع لا فرق بين الحكام والمحكومين، بين المسلمين وغير المسلمين. وفي هذا السياق أمر القرآن بالعدل في الحكم والقضاء؛ بل اعتبره نوعاً من أداء الأمانات، يقول تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ﴾[النساء:٥٨].

ويقول ﷺ «كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»[3]

وقد كان النبي ﷺ يباشر بنفسه أو بواسطة أحد أصحابه الفصل في المظالم وقد سار على نفس النهج الخلفاء الراشدون جميعاً[4].

---

(١) أ. يوسف كمال محمد، مرجع سابق، ص ٥٩.

(٢) د. محمد أنس جعفر، مبادئ الحكم في الإسلام، المعهد العالي للدراسات الإسلامية، القاهرة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م، ص٢٢.

(٣) صحيح البخاري، ج٣، ص١٧١، حديث ٢٤٠٩.

(٤) د. محمد أنس جعفر، المبادئ الأساسية للوظيفة العامة في الإسلام ومدى تطبيقاتها المعاصرة، المعهد العالي للدراسات الإسلامية، القاهرة ١٤٢٥هـ -٢٠٠٥م، ص٦١.

أما عن غير المسلمين في الدولة الإسلامية فهم أهل ذمتنا وعهدنا، فلهم ما لنا وعليهم ما علينا، يقول الرسول ﷺ: «مَنْ قَتَلَ مُعَاهَدًا لَمْ يَرَحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ»(١)، ويقول ﷺ «ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ كُنْتُ خَصْمَهُ خَصَمْتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: رَجُلٌ أَعْطَى بِي، ثُمَّ غَدَرَ، وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ، وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا، فَاسْتَوْفَى مِنْهُ وَلَمْ يُوفِهِ أَجْرَهُ»(٢)، ويقول أمير المؤمنين علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «إنما دفعوا الجزية لتكون أموالهم كأموالنا ودماؤهم كدمائنا».

كما لا يجوز إكراههم في الدين، يقول الله تعالى: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِي ٱلدِّينِ﴾ [البقرة:٢٥٦]

«بل لهم حق العمل بدينهم ومعاملاتهم وشئونهم فيما لا يمس حقوق الآخرين، ولهم حق العمل والتوظف فيما لا يمس مبادئ الحكومة الإسلامية»(٣).

فليس من حقهم تولي زمام الحكم في دوله إسلامية، وهذه طبيعة الدول والحكومات في العالم أجمع؛ لأنه مشروط بالإيمان بعقيدة الدولة أو «أيديولوجيتها»، وهذا أمر مسلم به عند الجميع في العالم لاسيما في العالم الديمقراطي. ولكن الفرق أن دولة الإسلام تعطي الحقوق والحريات للآخرين أوسع وأعدل من العلمانيين الديمقراطيين.

وشهد التاريخ أن غير المسلمين رضوا تحكيم الرسول ﷺ بدلاً من أن يتحاكموا إلى حكامهم في أمور كثيرة، يقول تعالى: ﴿فَإِن جَآءُوكَ فَٱحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ

---

(١) صحيح البخاري، ج٨، ص١٩٥، حديث٣١٦٦.

(٢) سنن ابن ماجة، (لفظ خصمته)، ج ٢، ص٨١٦.

(٣) عبد الهادي بن الحاج، شبهات وعقبات حول تطبيق الشريعة في ماليزيا، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، ص٦٠.

﴿أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِن تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَن يَضُرُّوكَ شَيْئًا وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾[المائدة:٤٢]، فلما رأوا عدالة الإسلام رضوا بتحكيم الرسول ﷺ وفي القرآن الكريم آيات كثيرة نزلت للحوار بين الإسلام وأهل الكتاب من اليهود والنصارى، وقدم الإسلام الحكمة والسلم والصلح والعدالة لغير المسلمين من خارج الدولة الإسلامية ومنه سياسة إجارة اللاجئين من دول الأعداء، فقال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ﴾[التوبة:٦].

وهذه سابقة تاريخية سبقت المؤتمرات الدولية وقراراتها في شئون اللاجئين، وبقيت الأقليات غير الإسلامية وكنائسهم ومعابدهم بأمان إلى يومنا هذا، وبرغم عدم وجود الحكومة الإسلامية الكاملة في هذا العصر، لكن تعاليم الإسلام لا تزال باقية في قلوب المسلمين، والفرق شاسع جداً بينهم وبين الأقليات الإسلامية في ديار غير المسلمين.

وثابت في التاريخ بالروايات الصحيحة أن أحد أقباط مصر ذهب إلى الخليفة عمر بن الخطاب للمحاكمة في قضية مع ابن عمرو بن العاص والي مصر، وكيف انتصر الفاروق للقبطي من ابن الحاكم[1]. وهذا ما يؤكد عدالة الإسلام التي لا تفرق بين غني وفقير، وبين مسلم وغيره، حتى إن بعضهم دخل في الإسلام لعدالة تطبيقه أمامهم.

يقول ابن قيم الجوزية «وما أمر الله بأمر إلا وللشيطان فيه نزعتان، إما إلى تفريط وإضاعة، وإما إلى إفراط وغلو، ودين الله وسط بين الجافي عنه، والغالي فيه، كالوادي بين جبلين، والهدى بين ضلالتين، والوسط بين طرفين ذميمين، كما أن

(١) عبدالهادي بن الحاج، مرجع سابق، ص٧٨.

الجافي عن الأمر مضيع له، والغالي فيه مضيع له، هذا بتقصير عن الحد، وهذا بتجاوز الحد»[1].

هذه هي معالم الحياة في الإسلام عامة، والتي يتفرع منها النظام الاقتصادي خاصة.

وبناء على ما سبق نجد أن المقصود الأسمى للإسلام؛ بل وبيت قصيده هو إقامة العدل بين الناس في كل المجالات، ومادام الحديث يدور في المجال المالي والاقتصادي، فالإسلام يستهدف بكافة أدواته المالية، إقامة العدالة الاجتماعية بين جميع أفراد المجتمع[2].

❖ وعلى ذلك يمكن تعريف العدالة الاجتماعية في الإسلام بأنها:

التوزيع العادل للدخل والثروة بين كافة أفراد المجتمع دون تمييز بينهم بسبب الدين أو الجنس أو اللون، أو غير ذلك من الأسباب[3]

إن المذهب الاقتصادي الإسلامي يدعو إلى المساواة والتوزيع العادل للدخل والثروة، ويقوم على أساس المشاركة في الموارد، ويمنع الاحتكار والاستغلال، كما يمنع التبذير وكل شيء يؤدي إلى إهدار الثروة مهما كثرت، حيث إن كل ما هو موجود في مكان على الأرض هو من نعم الله على الناس أجمعين وليس لأفراد معينين أو لبلد معين[4].

والإسلام حينما أدرج هذا المبدأ ضمن مبادئه الأساسية التي يتكون منها مذهبه الاقتصادي لم يَتَبَنَّ العدالة بمفهومها التجريدي العام، ولم ينادِ بها بشكل

---

(١) يوسف كمال محمد، نحو نهضة أمة، مرجع سابق، ص٦٠.
(٢) د. السيد عطية عبدالواحد، دور السياسة المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص٥٨٥.
(٣) د. السيد عطية عبدالواحد، مبادئ الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص ١٠٨.
(٤) رياض صالح عوده، مرجع سابق، ص٧.